

# (مِن) التبعيضية اسماً

إعداد

د. عبدالرحمن بن عبدالله الخضير  
أستاذ مشارك - كلية اللغة العربية بالرياض  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

## ملخص البحث

إن من يتأمل بعض النصوص الفصيحة نثرية وشعرية، ولاسيما بعض نصوص القرآن الكريم - يقف فيها على أساليب من نحو قوله تعالى : { وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ } [ الأنعام ٣٤ ] وقوله : { مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ } [ النساء ٤٦ ]، وقوله : { وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ } [ الجن ١١ ]، وما أشبه ذلك من أساليب تتضمن جملاً يبدو من ظاهرها أنها فقدت أحد ركنيها من فاعل أو مبتدأ أو غير ذلك، ومن هنا يضطر العلماء - في تقدير ذلك الجزء المفقود - إلى تخريجات وتأويلات تبدو بعيدة وضعيفة نحواً ومعنى، بل قد يؤدي بعضها معاني لا تناسب السياق، مع أن في السياق ما يسد مسد ذلك الجزء ويؤدي معناه ولكن لا يمكن إقامته مقامه من الناحية النحوية، وأعني بذلك (من) التبعيضية، فإنها في ذلك السياق تقوم مقام الفاعل أو المبتدأ أو غيرهما، ولكن لا يمكن إعرابها فاعلاً أو مبتدأ لكونها حرفاً . ولو جعلت (من) في مثل تلك الأساليب اسماً بمعنى (بعض) أو نحوها - لحل ذلك الإشكال ؛ إذا تكون حينئذ هي ذلك الجزء المطلوب من فاعل أو مبتدأ، أو غيرهما ونستغني بذلك عن تلك التخريجات والتأويلات ونسلم من ضعفها .  
و غاية هذا البحث إثبات مجيء (من) التبعيضية اسماً، بالوقوف أولاً على الحروف التي خرجت إلى الاسم، مثل : منذ، وعلى، والكاف، وعلى العلل التي جعلت العلماء يحكمون باسمية تلك الحروف، ثم الوصول - ثانياً - إلى أن بعض تلك العلل ينطبق على (من)، وهذا يقتضي اسميتها، مع تأييد ذلك بشواهد متعددة، وبشيء

من كلام بعض العلماء مما يشعر بميلهم إلى جواز اسميتها، ثم الإشارة ثالثاً إلى أن جعل (من) اسماً له مزايا غير ما ذكر من تخريج بعض النصوص تخريجاً سليماً من الضعف مع صحة السياق، كالسلامة من تقدير المحذوفات أو الإقلال منها عند إعراب بعض النصوص، وكالخروج من الخلاف بين العلماء في بعض المسائل العلمية، مع تأييد ذلك بعدد من الشواهد النثرية والشعرية .  
والله الموفق ،،



## مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. أما بعد :  
فإن الناظر في بعض أساليب العربية يقف أحياناً على جملٍ فقدت أحد ركنيها من فاعل أو مبتدأ، أو غير ذلك، مع أن في الكلام ما يؤدي معنى ذلك الركن ونحوه وهو (من) التبعيضية، إلا أنه لا يمكن إقامتها مقامه لكونها حرفاً، ولذا يلجأ العلماء في تقدير ذلك الجزء المفقود إلى تخريجات بعيدة وتأويلات ضعيفة قد تؤدي معاني لا تتفق كل الاتفاق مع معنى النص، وذلك إن جاز في تخريج كلام العرب وشعرهم فلا يجوز قبوله في تخريج نصوص القرآن الكريم .

ولو جعلت (من) في تلك الأساليب اسماً بمعنى (بعض) مثلاً لحلّ ذلك الإشكال، إذ تكون حينئذ هي ذلك الجزء المطلوب من فاعل أو مبتدأ أو غير ذلك، ويُستغنى بذلك عن التأويلات البعيدة، كما أن في ذلك تنزيهاً لنصوص القرآن الكريم عن تلك التخريجات الملتوية والضعيفة، فإن في القرآن الكريم عدداً من تلك الأساليب ليس بالقليلاً، \_\_\_\_\_ من مثلاً \_\_\_\_\_ قوله تعالى: { وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيٍّ مُرْسَلِينَ } [ الأنعام: ٣٤ ]، و { مِنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ } [ النساء: ٤٦ ]، و { وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النَّقَاقِ } [ التوبة: ١٠١ ]، و { وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ } [ الجن: ١١ ]، وغير ذلك كثير في القرآن الكريم والشعر مما سيأتي بسط الحديث عنه .

وهذا البحث يقوم على محاولة إثبات اسمية (من) التبعية، استناداً إلى ما لذلك من فوائد ومزايا سبق ذكر طرف منها ؛ كتخريج النصوص الفصيحة على وجه يصح لغة ومعنى، وقياساً على بعض الحروف التي نصّ العلماء على مجيئها أسماً، وهي : مذ، ومنذ، وعلى، وعن، والكاف، وذلك بالنظر أولاً في العلل والمسوغات التي دعتهم إلى القول باسمية هذه الحروف، ثم النظر ثانياً فيما يمكن تطبيقه من هذه العلل والمسوغات على (من) التبعية .

يبدأ البحث - بعد المقدمة - بتمهيد يتناول تعدد معاني (من)، واشتغال إفادتها معنى التبعية عند العلماء، كما يتناول الحديث عن الحروف المشتركة بين الحرفية والاسمية، مع الوقوف عند العلل والدواعي التي جعلت العلماء يحكمون بخروجها إلى الاسمية . يلي ذلك استعراض تلك العلل والدواعي والنظر فيما ينطبق منها على (من) التبعية لمعرفة مدى إمكان قياسها عليها، وترجيح الحكم باسميتها بناءً على ذلك، وتأييد ذلك بالشواهد من القرآن الكريم والشعر الفصيح .

يأتي بعد ذلك إيراد ما يؤيد القول باسميتها ببيان ما يترتب على الحكم باسمية (من) من فوائد ومزايا، سواء من الناحية المعنوية من حيث

صحة المعنى مع سلامة السياق ولاسيما في النصوص الفصيحة، أم من الناحية النحوية من حيث البعد عن التأويلات البعيدة والتخريجات الملتوية من جهة، والخروج من الخلاف بين النحويين في بعض المسائل العلمية من جهة أخرى، مع شرح كل ذلك من خلال عدد من النصوص الفصيحة

يلي ذلك الخاتمة وتتضمن النتيجة التي يمكن الوصول إليها .

#### تمهيد

(من) حرف جر يأتي لعدد من المعاني ؛ كابتداء الغاية، والتبويض، وبيان الجنس، والتعليل، والبدل، ومعنى (عن)، ومعنى الباء ...، وقد أوصل العلماء معانيها إلى خمسة عشر معنى، وفي حين ثبت لها بعض العلماء كل واحد من هذه المعاني على سبيل الاستقلال، نجد فريقاً آخر يرى أن جميع هذه المعاني ترجع إلى معنى واحد هو ابتداء الغاية. <sup>(١)</sup>

والذي يعيننا من هذه المعاني معنى التبويض، فقد استفاض إثبات هذا المعنى لها بين العلماء، وجعلوا علامته إمكان سدّ (بعض) مسدها <sup>(٢)</sup>، نحو : (أخذت من الدراهم) أي : بعض الدراهم، و (أكلت من الطعام) أي : بعض الطعام، وأيدوا ذلك بأن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قرأ قوله تعالى : { لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى نُنْفِقُوا مِمَّا نُحِبُّونَ } <sup>(٣)</sup>، هكذا : (حتى تنفقوا بعض ماتحبون) <sup>(٤)</sup>.

وقد ذكر العلماء أن مجيء (من) للتبويض كثير <sup>(٥)</sup>، بل قد نص بعضهم على أن التبويض من أشهر معانيها <sup>(٦)</sup>، وقد اطرده ذلك فيها مع استقامة المعنى، وهذا يطرح على ذهن الباحث سؤالاً خلاصته : ألا يمكن القول بأن (من) قد تجيء اسماً بمعنى (بعض) وبخاصة عند الحاجة إلى

ذلك في تخريج بعض النصوص؟ ولا سيما أن بعض حروف الجر قد نص العلماء على خروجها إلى الاسمية؛ مثل: (على، وعن، ومنذ) .. إلخ.

إن الجواب على هذا السؤال يقتضي الوقوف أولاً على الحروف المشتركة بين الحرفية والاسمية، ومعرفة الأسباب والدواعي التي جعلت العلماء يحكمون بخروجها إلى الاسمية ثم النظر فيما يمكن أن ينطبق من هذه الأسباب والدواعي على (من) التبعية.

الحروف المشتركة بين الحرفية والاسمية والدواعي التي اقتضت الحكم باسميتها:

يذكر النحويون خمسة حروف نصوا على أنها قد تخرج عن الحرفية إلى الاسمية في مواضع معينة ولعلل معينة، وفيما يلي عرض لهذه الألفاظ والدواعي التي اقتضت الحكم باسمية كل واحد منها:

١،٢ - مذ ومنذ: ويكونان اسمين: (٧)

أ - إذا وليهما اسم مرفوع مثل: ما رأيتَه مذ يوم الجمعة، أو منذ يومان

ب - إذا وليتهما جملة فعلية نحو: ما رأيتَه منذ خرج زيد، أو اسمية نحو: ما لقيتَه مذ أنا يافع.

أما معناهما حينئذ: "فإن كان الزمان ماضياً فهما بمعنى (أول المدة)، وإن لم يكن ماضياً فهما بمعنى (جميع المدة)؛ فالأول كقولك: (ما رأيتَه مذ يوم الجمعة)، والثاني كقولك: (ما رأيتَه مذ ثلاثة أيام) أي: مدة انتفاء الرؤية ثلاثة أيام" (٨).

والقول باسميتهما في هاتين الحالتين هو مذهب الجمهور، وزعم بعض النحويين أنهما اسمان مطلقاً حتى لو انجر ما بعدهما، ويكون جره حينئذٍ بالإضافة. (٩)

٣،٤ - على وعن: ويكونان اسمين في موضعين:

أحدهما: أن تدخل عليهما (من) الجارة: فإن (على) تكون اسماً بمعنى (فوق)، و (عن) تكون اسماً بمعنى (جانب)، فالأول كقول الشاعر:

غدت من عليه بعدما تم ظمؤها تَصِلُّ وعن قبيض بزيزاء

والثاني كقول الشاعر :

ولقد أراني للرماح دريئة من عن يميني مرةً وأمامي (١١)  
وكونهما اسمين عند دخول (مِنْ) عليهما هو المشهور عند  
النحويين (١٢) ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف جر لكون الجر من  
علامات الأسماء، لكن نقل عن الفراء ومن وافقه من الكوفيين أنهما حينئذٍ  
باقيان على حرفيتهما زاعمين أن (مِنْ) تدخل على معظم حروف الجر.  
(١٣)

ثانيهما : أن يكون مجرورهما وفاعل متعلقهما ضميرين لمسمى  
واحد ؛ شاهد ذلك في (على) قول الشاعر :

وهوّن عليك فإن الأمور بكف الإله مقاديرها (١٤)  
وشاهد ذلك في (عن) قول الشاعر :

ودع عنك نهباً صييح في حجراته ولكن حديثاً ما حديث الرواحل (١٥)  
والقول باسمية (على وعن) في هذا الموضع منسوب إلى  
الأخفش، وعُلل القول باسميتهما حينئذٍ بأنَّ جَعَلَهُمَا حرفين في مثل ذلك  
يؤدي إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل، وذلك غير  
جائز في غير باب ظن وفقد وعدم (١٦).

ولم يرتض كثير من النحويين اسمية (على وعن) في هذه  
الحالة، وردوا على الحجة السابقة بأن ما ذكر موجود في غيرهما من  
الحروف مثل (إلى)، في نحو قوله تعالى: { وَهَزَبْنَا إِلَيْكَ بِجِدْعِ  
النَّخْلَةِ } (١٧)، وفي نحو: { وَأَضْمَمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ } (١٨)، ولم يذهب أحد إلى  
أن (إلى) اسم في نحو ذلك (١٩).

وذكر بعض النحويين لـ (عن) موضعاً ثالثاً تكون فيه اسماً ؛ وهو  
أن يدخل عليها حرف الجر (على)، لكن ذلك نادر (٢٠)، حتى إنهم لم  
يحفظوا له سوى شاهد واحد، هو قول الشاعر :

على عن يميني مرت الطير سئحاً وكيف سنوح واليمين قطع (٢١)  
كما نقل عن بعض النحويين – كابن الطراوة وابن طاهر وابن

خروف وغيرهم - أن (على) لا تكون إلا اسماً، وادّعوا أن ذلك هو مذهب سيبويه<sup>(٢٢)</sup>، وهو ما يشعر به قوله ضمن حديثه عن (على): "وهو اسم، ولا يكون إلا ظرفاً، وبذلك على أنه اسم قول بعض العرب: نهض من عليه"<sup>(٢٣)</sup>، فإن كلامه هذا قد يحمل على أنه يريد أن (على) اسم دائماً، وقد يحمل على أنه يريد أنها اسم إذا جرت بـ (من)، ولم ينص على ذلك اكتفاء بالتمثيل، ويفهم منه أنها إذا لم تجر بـ (من) فهي باقية على حرفيتها.

وهذا الثاني هو الأرجح، يؤيد ذلك أن سيبويه عند حديثه - في أول الكتاب - عن ما يتعدى إلى مفعولين ذكر أن من ذلك ما يتعدى إلى الثاني بحرف الجر، فإذا حذف هذا الحرف تعدى الفعل إلى هذا المجرور بنفسه فنصبه، واستشهد لذلك بقول المتلمس: أليت حبّ العراق الدهر أطعمه، وعندما أراد تقدير الحرف المحذوف قال: "يريد: أليت على حب العراق"<sup>(٢٤)</sup>، فقدّر الحرف المحذوف (على) وهذا يدل على أنه يقول بحرفية (على) إذا لم تُجرّ بـ (من).

٥ - الكاف: تكون اسماً إذا وقعت موقع الاسم<sup>(٢٥)</sup>، أي أن تقع في موضع لا يكون إلا للأسماء؛ كأن تقع في موضع لا يستقيم السياق فيه إلا بجعلها فاعلاً، أو مبتدأ، أو اسماً لـ (كان)، أو تكون في موضع جر بالإضافة أو بحرف الجر:

أ - فالموضع الذي لا يستقيم الكلام إلا بجعلها فيه فاعلاً كقول الأعشى:

أنتنّهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل<sup>(٢٦)</sup>  
فالكلام هنا لا يستقيم إلا بجعل الكاف اسماً بمعنى (مثل) هو الفاعل، والتقدير: ولن ينهى ذوي شطط مثل الطعن.

ب - والموضع الذي لا يستقيم السياق إلا بجعلها فيه مبتدأ كقول الشاعر:

أبدأ كالفرء فوق ذراها  
حين يطوي المسامع الصرار<sup>(٢٧)</sup>

فهنا لابد من جعل الكاف اسماً ليكون المبتدأ، والخبر (فوق ذراها)، إذ لولا ذلك لبقيت جملة – (كالفراء فوق ذراها) بلا مبتدأ، لأنها ستكون حينئذٍ مركبة من جار ومجرور (كالفراء)، وظرف (فوق ذراها)، مع أنها جملة تامة، فلا بد للخروج من ذلك الإشكال من جعل الكاف اسماً بمعنى (مثل) يكون هو المبتدأ والظرف خبره، ويصير التقدير: مثل الفراء فوق ذراها .

ج - والموضع الذي يقتضي أن تكون الكاف اسماً لـ (كان) كقول الشاعر:

لو كان في قلبي كقدر قلامة حباً لغيرك ما أتتك رسائلي<sup>(٢٨)</sup>  
فالجار والمجرور (في قلبي) خبر (كان)، لكن أين اسمها؟ ليس في السياق ما يصلح أن يكون اسماً لها إلا الكاف في (كقدر)، فيتعـين كونها اسماً بمعنى (مثل)، ويصير التقدير: لو كان في قلبي مثل قدر قلامة ..

د - ووقوعها في موضع جر بالإضافة كقول الشاعر:  
تيم القلب حباً كالبدر لابل فاق حسناً من تيم القلب حباً<sup>(٢٩)</sup>  
ف (حب) مضاف إلى الكاف في (كالبدر) فهي في موضع جر بالإضافة، وذلك لا يكون إلا إذا كانت الكاف اسماً، لأن الجر من خصائص الأسماء، وهذا يقتضي جعلها اسماً بمعنى (مثل)، والتقدير: تيم القلب حباً مثل البدر .

هـ - أما مجيئها في موضع جر بحرف الجر فكثير، فقد كثر جرها بالباء، وعلى، وعن<sup>(٣٠)</sup>، ونكتفي هنا بإيراد شاهد واحد، وهو قول الشاعر:  
وزعتُ بكالهرأوة أعوجيَّ إذا ونَّتِ الركاب جري وثابا<sup>(٣١)</sup>  
فالكاف هنا اسم لدخول حرف الجر عليها، إذ لا يدخل حرف على حرف، كما أن الجر من خصائص الأسماء، ويصير التقدير: وزعت بمثل الهراوة .

وشواهد اسميتها كثيرة، والقول باسميتها مشهور عند النحويين<sup>(٣٢)</sup>، ولكنهم اختلفوا في جواز ذلك في اختيار الكلام وسعته، فذهب سيبويه ومن وافقه كالمبرد إلى أن مجيء الكاف اسماً لا يكون إلا في الشعر، وذهب



الأخفش ومن وافقه كابن جني وابن مالك إلى جواز ذلك في الاختيار أيضاً<sup>(٣٣)</sup>.

بعد هذا العرض السريع للحروف المشتركة بين الحرفية والاسمية نقف وقفة قصيرة نتأمل خلالها العلل والمسوغات التي دعت العلماء إلى الحكم بخروج هذه الحروف في تلك المواضع إلى الاسمية ؛ نحاول بعد ذلك معرفة مدى انطباق هذه العلل والمسوغات على (من) التبعيضية، ليتسنى النظر بعد ذلك في إمكان قياسها على تلك الحروف، ومن ثم الحكم باسميتها .

أ - أما (مذ ومنذ) : فإن العلة المقتضية للحكم باسميتهما - وهي دخولهما على الأسماء المرفوعة أو الجمل فعلية كانت أم اسمية - لا تتوفر في (من) التبعيضية، إذ لم يسمع دخولها على اسم مرفوع ولا على جملة في نص فصيح .

ب - وكذلك الشأن في العلل المقتضية للحكم باسمية (على وعن)، لا يتوفر شيء منها في (من) التبعيضية، فلم يسمع جرها بـ (من) كما سمع في (على وعن)، ولا جرها بـ (على) كما ورد نادراً في (عن)، كما أنه لم يسمع مجيء مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد كما سمع في (على وعن)، من نحو : (هوّن عليك) و (دع عنك) كما مر .

ج - أما الكاف فإن العلة المقتضية للحكم باسميتها هي وقوعها موقع الاسم، وهذه عند التأمل نجد أنها تنطبق في عدد من صورها على (من) التبعيضية .

ذلك أنهم قضوا باسمية الكاف إذا وقعت في موضع لا يستقيم السياق إلا بجعلها فيه اسماً ؛ كأن تقع في موضع لا يصلح إلا للفاعل أو للمبتدأ أو لاسم (كان)، أو تكون في موضع جر بالإضافة أو بحرف الجر، وكل هذه المواضع لا تصلح إلا للأسماء، فإذا وقعت الكاف في أحدها تعين الحكم بكونها اسماً بمعنى (مثل)، كما مر تفصيله .

وعند التأمل في النصوص الفصيحة نجد (من) التبعيضية قد وقعت في عدد من هذه المواضع التي تقتضي اسمية الكلمة الواقعة فيها ؛ ذلك أنه وردت نصوص فصيحة جاءت فيها (من) التبعيضية في مواضع

يقتضي السياق فيها جعلها فاعلاً أو مبتدأً أو اسماً لـ (إن) أو خبراً لـ (كأن) أو اسماً مجروراً بالإضافة، ولا يستقيم بغير ذلك إلا على تأويلات بعيدة ضعيفة، وإن كانت متفاوتة في درجة هذا البعد أو الضعف :

١ - أما مجيء (من) التبعيضية في موضع لا يحتمل غير الفاعلية إلا على تأويل بعيد فأوضح أمثله قوله تعالى : ( { وَ لَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ } <sup>(٣٤)</sup> ، ففي هذه الآية لا نجد اسماً ظاهراً ولا مضمراً يصلح أن يكون فاعلاً لـ (جاء) مع صحة المعنى وسلامة الأسلوب، ومن ثم ذهب العلماء في تعيين هذا الفاعل إلى أقوال وتخريجات كثيرة يغلب على أكثرها الضعف .

فذهب فريق منهم إلى أن الفاعل ضمير مستتر، ولكن لم يتقدم شيء يصلح أن يكون مرجعاً لهذا الضمير، فاجتهدوا في استنباط مرجع لهذا الضمير مما سبقه من الكلام، ومن هنا اختلفوا في تقدير هذا المرجع إلى أقوال : فبعضهم قدره : (جلاء أو بيان)، وبعضهم قدره (نبأ)، وبعضهم : (هذا الخبر)، وبعضهم جعله راجعاً إلى (القرآن)، وبعضهم جعله راجعاً إلى مصدر الفعل وهو (المجيء) وذهب فريق آخر إلى أن (نبأ) الموجودة هي الفاعل، و (من) زائدة <sup>(٣٥)</sup> .

ولو أعدنا النظر في هذه التخريجات لوجدنا الضعف ظاهراً فيها كلها ؛ ذلك أن جعل الفاعل ضميراً مستتراً يعود إلى أمر عام لا يحصل منه كبير فائدة، فإن كل ما ذكره مراجع عامة غير معينة، وقد تصلح مع كل فعل، كما أنه ليس في السياق ما يدل على صحة هذه المراجع، ولعل أضعفها جعل الضمير راجعاً إلى المصدر، إذ المصدر مفهوم من الفعل .

أما التقدير الثاني - وهو القول بزيادة (من) وأن (نبأ) هي الفاعل - فضعيف من ناحيتين :

أولاهما نحوية : وهي أن (من) لا تزداد عند الجمهور إلا بعد نفي أو شبهة، وبشرط أن يكون مجرورها نكرة، وهي هنا بعد إيجاب وداخلية على معرفة، والقول بزيادتها في مثل هذا إنما يصح على رأي الأخفش، وقد أشار إلى ذلك في معاني القرآن، حيث جعل (من) في الآية مثل (من) في نحو : (قد أصابنا من مطر)، و (قد كان من حديث) <sup>(٣٦)</sup> .

ثانيتها : أننا لو سلمنا بزيادة (من) في الآية لما استقام المعنى، لأن ذلك يؤدي إلى أن يصير معنى الآية أنه جاءه جميع نبا المرسلين<sup>(٣٧)</sup>، والواقع خلاف ذلك لقوله تعالى: {مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ}<sup>(٣٨)</sup>.

ولو أننا جعلنا (من) في الآية - وهي تبعيضية - اسماً بمعنى (بعض) لسلمنا من كل هذا الإشكال ولاستقام التخريج معنى وإعراباً، إذ تصبح (من) حينئذ هي الفاعل ويصير التقدير : ولقد جاءك بعض نبا المرسلين، ويؤيد هذا أن الزمخشري عند عرضه للآية قال: " ولقد جاءك من نبا المرسلين: بعض أنبائهم وقصصهم..."<sup>(٣٩)</sup>، صحيح أن هذا تفسير معنى لا تفسير إعراب - كما يقول السمين الحلبي<sup>(٤٠)</sup>، لكنه يشعر أن جعل (من) في الآية اسماً كان حاضراً في ذهن الزمخشري، بل إن بعض العلماء فهموا ذلك من كلامه، إذ نجدهم عند إعرابهم للآية يقولون : إن " ظاهر كلام الكشاف أن (من) فاعل بمعنى (بعض)"<sup>(٤١)</sup>.

فالمسوغ لجعل (من) في الآية اسماً هو المسوغ لجعل الكاف اسماً في نحو قول الشاعر : (ولن ينهي ذوي شطط كاطعن) كما مر، ذلك أنهم هناك عللوا جعل الكاف اسماً بأنه لا يوجد في السياق ما يصلح فاعلاً مع استقامة السياق سوى الكاف، فينبغي أن تكون الكاف هي الفاعل، فذلك هنا نقول إنه لا يوجد في سياق الآية ما يصلح فاعلاً مع استقامة المعنى سوى (من) فينبغي أن تكون هي الفاعل .

كما أنهم هناك ردوا على من يرى تخريج البيت على أن (كااطعن) صفة لموصوف محذوف هو الفاعل، والتقدير : (شيء كاطعن)، ردوا ذلك بأن الفاعل لا يحذف<sup>(٤٢)</sup>، وبأن هذا التقدير يؤدي إلى أن يكون في الجملة محذوفان : الموصوف المحذوف الواقع فاعلاً، وهو (شيء)، ومتعلق الجار المجرور (كائن) وهو إجحاف<sup>(٤٣)</sup>، وهذا الرد يمكن أن يقال هنا أيضاً، أي لا يمكن تخريج الآية على أن (من نبا) صفة لموصوف محذوف هو الفاعل، والتقدير : (نبا من نبا المرسلين)، لأن الفاعل لا يحذف، ولأن ذلك يؤدي إلى أن يكون في الجملة

محذوفان، الموصوف المحذوف (نبأ) ومتعلق الجار، وذلك إجحاف .  
فإذا لم يكن حذف الفاعل جائزاً وليس في الجملة ما يصلح فاعلاً  
غير (من) فإن الحكم باسميتها وجعلها هي الفاعل أولى من البحث عن  
تخرجات بعيدة وقد تكون مخلة بالمعنى .

٢ - وأما مجيء (من) التبعية في موضع يقتضي أن تكون  
مبتدأ فشواهد كثيرة في القرآن الكريم والشعر الفصيح، ومن أوضح أمثله  
قوله تعالى : { مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ  
مَوَاضِعِهِ }<sup>(٤٤)</sup>، فإن للنحويين في إعراب هذه الآية أقوالاً ؛ منها ما يقوم  
على جعل الآية متصلة بما قبلها، ومنها ما يقوم على جعلها مستأنفة، والذي  
يعنينا هنا إعرابها على القول بأنها مستأنفة .

فقد أعربها البصريون على أن الجار والمجرور (من الذين) متعلق  
بخبر مقدم، وجملة (يحرفون) في محل رفع صفة لمبتدأ محذوف تقديره  
(فريق)، والتقدير : من الذين هادوا فريق يحرفون<sup>(٤٥)</sup>، وهي قاعدة  
عندهم، أعني أنه إذا كان المبتدأ بعض اسم متقدم مجرور بـ (من) - كما  
هنا - وقد نعت هذا المبتدأ بجملة فإنه يجوز حذفه والاكتفاء بهذه  
الجملة، والشاهد المشهور لذلك هو قول بعض العرب : (منا ظعن ومنا  
أقام)<sup>(٤٦)</sup> .

وأعربها الكوفيون كذلك إلا أنهم خالفوا في نوع المبتدأ  
المحذوف، فهم يرون أنه موصول حذف وبقيت صلته والتقدير عندهم :  
(من الذين هادوا من يحرفون)<sup>(٤٧)</sup> .

وعلى كلا الوجهين في إعراب الآية نجد الجملة على هذا الإعراب  
قد حذف ركنها، أعني أنه قد حذف منها المبتدأ والخبر معاً؛ لأن الخبر  
وهو (كائن) قد حذف وبقي الجار والمجرور المتعلق به، والمبتدأ أيضاً  
حذف وهو (فريق) على رأي البصريين وبقيت صفته وهي جملة  
(يحرفون)، أو (من) على رأي الكوفيين وبقيت صلته .

ولو جعلنا (من) في الآية اسماً بمعنى بعض لسلمنا من الحذفين مع  
استقامة المعنى ؛ إذ يصير التقدير : (بعض الذين هادوا يحرفون)؛ ف  
(من) التي بمعنى (بعض) اسم في محل رفع مبتدأ، وجملة (يحرفون)

خبره، وليس هناك محذوف لا مبتدأ ولا خبر .  
ويتضح مما ذكر أن المسوغ لجعل (من) اسماً مبتدأ - أنه ليس في  
الجملة ما يصلح مبتدأ غيرها إلا على تقدير محذوف أو أكثر، ومن المقرر  
عند النحويين أن ما لا يحوج إلى تقدير أولى مما يحوج إليه، كما كان  
المسوغ لجعل الكاف اسماً مبتدأ في قول الشاعر : (أبدأ كالفراء فوق  
ذراها) - هو أنه ليس في الجملة ما يصلح مبتدأ غير الكاف كما مر .  
ومن شواهد هذا الموضوع أيضاً قوله تعالى : { وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا  
نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ<sup>(٤٨)</sup> } ، فقد خرجها النحويون في أحد الأوجه على أن  
الجار والمجرور (من الذين) متعلق بخبر مقدم، والمبتدأ محذوف، وجملة  
(أخذنا) صفة أو صلة على الخلاف المذكور بين البصريين  
والكوفيين، والتقدير : كائن من الذين قالوا إنا نصارى فريق أخذنا ميثاقهم  
أو : مَنْ أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ<sup>(٤٩)</sup> .

وفي هذا التخريج ما ذكر آنفاً من حذف المبتدأ والخبر معاً، ولو  
جعلت (من) اسماً لسلمنا من ذلك إذ يصير التقدير : (بعض الذين قالوا إنا  
نصارى أخذنا ميثاقهم)، و (من) المقدره بـ (بعض) مبتدأ، وجملة (أخذنا)  
الخبر ولا حذف .

ومن شواهد الشعرية وهي كثيرة قول الشاعر :

وما الدهر إلا تارتان فمنهما أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح<sup>(٥٠)</sup>  
فقد خرج النحويون هذا البيت كتخريج الآيتين السابقتين، فجعلوا  
(منهما) متعلق بالخبر، وجملة (أموت) صفة لموصوف محذوف هو  
المبتدأ، والتقدير : (فمنهما تارة أموت فيها)<sup>(٥١)</sup> .

وقد ترتب على هذا التخريج ما ترتب على تخريج الآيتين السابقتين  
من حذف المبتدأ والخبر معاً، والمخرج من هذا يكون بجعل (من) اسماً  
هو المبتدأ، وجملة (أموت) خبره، فبذلك يسلم التقدير من الحذف .

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الأجود في (من) إذا جعلت اسماً في  
مثل هذا البيت - أن تكون بمعنى (أحد)، أو (إحدى)، لكونها بعض من  
متعدد، فبعض الاثنين واحد، فيكون التقدير في البيت : (وما الدهر إلا  
تارتان، فأحدهما أموت فيها)، فذلك أجود وأجمل من تقدير (فبعضهما

أموت فيها) .

وليس ذلك - أعني تقدير (من) التبعيضية بـ (أحد)، أو (إحدى) ونحوهما - خاصاً بهذا البيت، بل هو عام في كل موضع دل السياق فيه على أن المراد بها مفرد، كوجود تثنية - كما في هذا البيت - أو وجود ضمير أو نحوه كما في بعض الشواهد الآتية .

ولهذا الموضع شواهد أخرى من النثر والشعر، ولكن نكتفي هنا بما ذكر دفعاً للتكرار، فإن عدداً من هذه الشواهد سيرد فيما يأتي من الصفحات .

٣ - وأما مجيء (من) التبعيضية في موضع يقتضي كونها اسم (إن) فقول الرسول ﷺ : (إن من أشد الناس عذاباً عند الله يوم القيامة المصورون)<sup>(٥٢)</sup>، برواية رفع (المصورون) ؛ فالحديث بهذه الرواية ليس فيه ما يصلح أن يكون اسماً لـ (إن)، فـ (من أشد) جار مجرور، و(المصورون) مرفوع، واسم (إن) حقه النصب .

وقد اختلف العلماء في تخريجه ؛ فخرجه بعضهم - كابن مالك وابن هشام - على أن اسم (إن) ضمير شأن محذوف والجملة من الخبر المتقدم (من أشد) والمبتدأ المؤخر (المصورون) في محل رفع خبر (إن) والتقدير: إنه من أشد الناس .. المصورون<sup>(٥٣)</sup> .

وخرجه فريق آخر - ونسب هذا إلى الكسائي - على زيادة (من)، فيكون (أشد) مجرور لفظاً منصوب محلاً اسم (إن)، و (المصورون) خبرها<sup>(٥٤)</sup> .

وكلا التخريجين مشوب بالضعف، أما الأول فأقل ما فيه أنه تخريج عام ؛ إذ يمكن لكل متحدث أن يرفع الاسم بعد (إن) ويقول اسم (إن) ضمير الشأن .

أما التخريج الثاني فأشد ضعفاً، ذلك أن الجمهور يشترطون لزيادة (من) أن تكون داخلة على نكرة، وبعد نفي أو شبهه، وهي هنا داخلة على معرفة وبعد إيجاب، بل بعد توكيد، والقول بزيادة (من) في مثل ذلك لا يصح إلا على رأي الأخفش، كما أن المعنى لا يستقيم بذلك ؛ فإن جعل (من) زائدة يقتضي أن المصورين أشد الناس عذاباً، مع أنهم ليسوا " أشد

عذاباً من سائر الناس " (٥٥) .  
وجعل (من) في البيت اسماً يخلص من هذا الضعف في  
التخريج، مع صحة المعنى وسلامة السياق، إذ تكون (من) حينئذ اسماً  
بمعنى (بعض) في محل نصب اسم (إن) و (المصورون) خبرها، من  
غير حاجة إلى تقدير حذف ولا زيادة .  
٤- وأما مجيء (من) في موضع يقتضي جعلها خبراً لـ (كأن) فكقول الشاعر :

كأنك من جمال بني أقيش يققع خلف رجلية بشن<sup>(٥٦)</sup>  
فإن النحويين يخرجون البيت على أنه مما حذف فيه المنعوت وبقي  
نعتة وهو الجار والمجرور (من جمال)، وهذا المنعوت المحذوف هو  
خبر (كأن)، والتقدير : كأنك جمل من جمال بني أقيش، وحكموا عليه بأنه  
ضرورة، لأنه لا يجوز عندهم حذف المنعوت إلا إذا كان بعض اسم متقدم  
مجروح بـ (من) أو (في) <sup>(٥٧)</sup>، والبيت لم يتوفر فيه ذلك الشرط .  
ولو جعلنا (من) في البيت اسماً لسلم البيت من كل ذلك، إذ تصير  
(من) نفسها حينئذ خبر (كأن)، ويصير التقدير : كأنك أحد جمال بني أقيش  
ولا حذف في البيت ومن ثم لا ضرورة فيه .  
والمسوخ لجعل (من) هنا اسماً هو المسوخ لجعل الكاف اسماً في ما  
مر من نحو قول الشاعر، (لو كان في قلبي كقدر قلامة)، فكل واحدة منهما  
جاءت في مقام يقتضي أن تكون معمولاً لناسخ، الفرق أن الكاف هناك  
جاءت في موضع اسم (كان)، و (من) هنا جاءت في موضع خبر (كأن) .  
فكما أن الكاف تعين كونها هناك اسماً لأنه ليس في السياق ما يصلح  
أن يكون اسماً لـ (كان) غيرها، فإن (من) هنا يتعين أيضاً جعلها اسماً لأنه  
لا يوجد في سياق البيت ما يصلح خبراً لـ (كأن) غيرها إلا على تقدير  
محذوفين هما المنعوت (جمل)، ونعته وهو متعلق الجار والمجرور (من  
جمال)، وذلك - كما يقول العلماء - " إجحاف وغير جائز " <sup>(٥٨)</sup> .  
ويؤيد القول باسمية (من) في البيت أننا نجد في كلام بعض العلماء  
ما يشعر به ؛ يقول ابن جني في سر الصناعة : " وأما قوله : (كأنك من  
جمال بني أقيش) فإنما جاز ذلك في ضرورة الشعر، ولو جاز لنا أن نجد

(من) في بعض المواضع قد جعلت اسماً لجعلناها ههنا اسماً، ولم نحمل الكلام هنا على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه<sup>(٥٩)</sup>.  
فكلامه صريح في أنه يميل إلى جعل (من) في البيت اسماً، ولم يمنع من ذلك إلا قلة ما ورد من المواضع التي تصلح لجعل (من) اسماً فيها، وقد يكون مراده أنه لم يمنع إلا أن العلماء لم يقولوا باسمية (من) في شيء من المواضع.  
وكل ذلك ليس كافياً - في رأيي - للامتناع عن جعلها اسماً  
لأمرين:

أحدهما: أن الباب قد فتح للقول باسمية بعض الحروف، مثل: (منذ وعلى والكاف)، فليشمل ذلك (من) إذا كان السياق الذي ترد فيه يقتضي اسميتها، ولا سيما أن بعض دواعي القول باسمية بعض تلك الحروف متوفر في (من) كما مر.

ثانيهما: أن تخريج النصوص الفصيحة - كنصوص القرآن وأشعار المتقدمين - على الأوجه الحسنة التي تناسب فصاحتها أولى من حملها على تخريجات ضعيفة بحجة قلة هذه النصوص، فإن وجود حروف أخرى حكم باسميتها وتوفرت علل اسميتها في (من) قد يغني عن الاحتياج إلى كثرة النصوص.

٥ - وأما مجيء (من) التبعيضية في موضع يقتضي السياق جعلها فيه اسماً مجروراً فمثاله ما جاء في مجالس ثعلب من قوله: "لم تقع (من) في موضع الاسم إلا في ثلاثة مواضع:

جادت بكفّي كان من أرمى البشر<sup>(٦٠)</sup>

وقوله: ألا ربّ منهم من يقوم بما لكا<sup>(٦١)</sup>

وقوله: ألا ربّ منهم وادع وهو أشوس<sup>(٦٢)</sup> " (٦٣)

ف (كفي) - في الشاهد الأول - مضاف، وليس في السياق اسم يصلح أن يكون مضافاً إليه، ولكن الجار والمجرور (من أرمى) متعلق بصفة لموصوف محذوف، وهذا الموصوف المحذوف هو المضاف إليه، والتقدير: (بكفيّ رجل من أرمى البشر)، فلما حذف هذا الموصوف وهو (رجل) وقعت (من) ومجرورها موقعه.

هذا ما يقتضيه ذكر ثعلب هذا البيت ضمن المواضع التي وقعت



فيها (من) في موضع الاسم، وهذا إنما يصح على القول بزيادة (كان) في البيت<sup>(٦٤)</sup>، إذ لو لم تحكم بزيادتها لما كانت (من) واقعة موقع الاسم، بل تكون متعلقة بخبر (كان)، كما سيأتي .

ومهما يكن من أمر فإن حذف الموصوف في هذا البيت وما أشبهه ضرورة عند الجمهور، لأن الموصوف المحذوف ليس بعض اسم متقدم مجرور بـ (من) أو (في) كما مر في الموضع السابق .

والتخلص من هذه الضرورة يقتضي جعل (من) في البيت اسماً بمعنى (أحد) يكون هو المضاف إليه، والتقدير : (بكفي أحد أرمى البشر)، وحينئذ لا يكون في البيت ضرورة، لزال سببها، إذ ليس في البيت حينئذ محذوف، لا موصوف ولا صفة .

ومما يؤيد ما ذكرته من أن الحكم باسمية (من) في البيت أهون من ارتكاب حذف اسمين - الموصوف وصفته - أن ابن جني يوافق النحويين في تخريج البيت على الحذف ولكنه - لضعف هذا التخريج في رأيه - يذكر أن للبيت رواية أخرى هي : (بكفي كان من أرمى البشر) بفتح الميم من (من)، ليكون اسماً موصولاً ويجعل التقدير : (بكفي من هو أرمى البشر)، فترى أنه ذكر هذه الرواية واختار هذا التقدير فيها، مع ما فيه من تقدير مبتدأ محذوف في صدر الصلة وهو الضمير (هو)، ومع أن هذا الضمير لا يحذف عند النحويين إلا إذا طالت الصلة، وزاد على ذلك بأن صرح بأن " (كان) على هذا زائدة " <sup>(٦٥)</sup> .

لقد ارتكب كل هذا فراراً من تقدير حذف الموصوف وقيام الصفة مقامه .

أليس جعل (من) اسماً بمعنى (بعض) أهون من كل ذلك، ولا سيما أنه سالم من تقدير محذوفات ؟

ولعل من تمام الحديث عن هذا الشاهد أن نشير إلى أن كثيراً من النحويين يرون أن الحذف في البيت من الضرورة، ولكنهم لا يرون زيادة (كان) فيه، وعلى هذا تكون (من) متعلقة بخبر (كان)، و (كان) واسمها وخبرها صفة للموصوف المحذوف، والتقدير (بكفي رجل كان من أرمى البشر)<sup>(٦٦)</sup>، وعلى هذا التخريج لا يصلح البيت شاهداً لما نحن فيه .

أما الشاهدان الآخران اللذان سبق نقلهما عن مجالس ثعلب – وهما

:  
قول الشاعر : ألا رُبَّ منهم مَنْ يقوم بمالكا  
وقول الآخر : ألا رُبَّ منهم وادع وهو أشوسُ  
فإن (من) فيهما متعلقة بصفة لموصوف محذوف، والتقدير في  
الأول : (ألا رب رجل منهم من يقوم)، وفي الثاني : (ألا رب رجل منهم  
وادع)، فقد حذف الموصوف فيهما وهو (رجل) وصفته وهي متعلق  
الجار والمجرور (منهم)، ف وقعت (من) موقع الاسم كما نقل أنفأ عن  
مجالس ثعلب، وهذا عند النحويين من الضرورة لما فيه من حذف  
الموصوف دون توفر المسوغات المشار إليها فيما سبق.  
وقد يقول قائل ألا نجعل (من) في هذين الشاهدين اسماً بمعنى  
(بعض) – كما فعلت في الشواهد السابقة – ويصير التقدير (ألا رب  
بعضهم من يقوم) و (ألا رب بعضهم وادع) ؟ فتسلم بذلك من الحذف وما  
يترتب عليه من ضرورة مع سلامة السياق ؟  
والجواب : إن المسوغ للقول باسميتها في هذين الشاهدين  
متوفر، وهو وقوعها فيهما في موضع جر بحرف الجر (رب)، والجر من  
خصائص الأسماء، ولكن يمنع من القول باسميتها هنا أنها حينئذٍ ستكون  
معرفة لكونها مضافة إلى الضمير، وقد سبقت بـ (رب)،  
و(رب) تختص بالدخول على النكرات .  
خلاصة ما سبق أن العلة التي دعت العلماء إلى القول باسمية الكاف  
متوفرة في (من)، ذلك أن (من) كالكاف في أن كلاً منهما وقعت في  
موضع الاسم، فقد وردت نصوص فصيحة وقعت فيها  
(من) في مواضع يقتضي السياق فيها جعلها فاعلاً، أو مبتدأ، أو معمولاً  
لناسخ، أو اسماً مجروراً – كما وردت نصوص فصيحة وقعت فيها الكاف  
في مثل هذه المواضع، كما في الشواهد السابقة.  
وفوق هذا نجد أكثر شواهد اسمية الكاف – إن لم يكن كلها –  
شعرية، حتى إن كثيراً من العلماء قصرُوا اسميتها على الشعر كما مر، في

حين نجد شواهد اسمية (من) لم تقتصر على الشعر، بل وردت لها شواهد نثرية تضاهي الشعرية في المقدار وتمتاز عليها بأنها من أفصح الكلام . كما أن القول باسمية (من) لم يكن غائباً عن ذهن بعض العلماء المتقدمين، فقد جاء في كلامهم ما يشير إلى ذلك، كما مر من قول ابن جني ضمن تخريجه لأحد الشواهد : " ولو جاز لنا أن نجد (من) في بعض المواضع قد جعلت اسماً لجعلناها ههنا اسماً " (٦٧)، فكلامه واضح في أنه يجنح إلى القول باسمية (من) ولم يمنعه من ذلك إلا قلة الشواهد التي تؤيده، أو عدم وجود ما يؤيده من أقوال العلماء السابقين كسيبويه .

كل ذلك يجعل الباحث يميل باطمئنان إلى ترجيح جواز مجيء (من) التبعية اسمياً بمعنى (بعض)، وإلى أن اسميتها ليست مقصورة على الشعر، بل تكون اسماً في النثر أيضاً، بل لعل القول باسميتها في النثر أولى، فإن عدداً من شواهد اسميتها من القرآن الكريم .

ولا يعني ذلك الدعوة إلى إطلاق القول باسمية (من) في كل موضع احتمل السياق كونها اسماً فيه، بل لابد من قصر ذلك على المواضع التي يكون جعل (من) فيها اسماً يساعد على التخلص من تخريج ضعيف أو تأويل بعيد أو إخلال بالمعنى، أو على السلامة من تقدير محذوفات، أما ما عدا ذلك فإن الأولى إبقاؤها فيه على أصلها في الحرفية .

ولابد من التنبيه هنا إلى أن ما ذكر من أن (من) - إذا جعلت اسماً

- تكون بمعنى (بعض) - لا يعني أنها تقدر بـ (بعض) في كل موضع

حكم باسميتها فيه، بل الغالب فيها ذلك، ولكن قد يوجد في السياق ما

يقتضي غيرها، كما إذا وجد في السياق ما يدل على أن المراد بها لا

يتجاوز الواحد، كوجود ضمير أو عدد أو نحو ذلك، فالأولى حينئذٍ تقدير

اللفظ المناسب مثل (أحد) أو (إحدى) أو نحو ذلك، كما مر في بعض

الشواهد السابقة وسيأتي في بعض الشواهد التالية .

مزايا مجيء (من) التبعية اسمياً :

إن مجيء (من) التبعية اسمياً في المواضع التي تقتضي ذلك -

له مزايا وفوائد متعددة سبقت الإشارة إلى بعضها عرضاً أثناء مناقشة بعض الشواهد فيما سبق، وفيما يلي عرض لأبرز هذه المزايا والفوائد :

١- البعد عن التخريجات الضعيفة والتأويلات البعيدة ولاسيما في تخريج النصوص الفصيحة كبعض آيات القرآن الكريم، ولذلك أمثلة أوضحها ما سبقت الإشارة إليه من آراء العلماء في تعيين الفاعل في قوله تعالى : { وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ }<sup>(٦٨)</sup>، حيث ظهر الاضطراب واضحاً في تخريجاتهم ؛ فقد ذهب فريق منهم إلى أن الفاعل ضمير مستتر، وهؤلاء اختلفوا في مرجع هذا الضمير، فبعض جعله راجعاً إلى مصدر الفعل (جاء)، وبعض جعله راجعاً إلى كلمة (نبا) المفهومة من السياق، وبعضهم جعله راجعاً إلى ما يفهم من معنى الجملة السابقة من نحو (جلاء) أو (بيان)، وبعضهم راجعاً إلى القرآن ... الخ، وذهب فريق آخر إلى أن الفاعل ظاهر وهو كلمة (نبا) الموجودة، وذلك على جعل (من) زائدة، مع أن شروط زيادتها غير متوفرة هنا، ومع أن المعنى لا يستقيم بجعلها زائدة كما سبق .

وكما ترى فإن هذه التخريجات واضحة الضعف، لأنها عامة يمكن تقديرها في كل فعل حتى لو كان فاعله موجوداً، كما أن القول بزيادة (من) هنا لا يصح معنى ولا لغة عند الجمهور .

إن جعل (من) في الآية اسماً بمعنى (بعض) يخلص من كل ذلك، إذ تصير حينئذ هي الفاعل، ويصير التقدير : (ولقد جاءك بعض نبا المرسلين) وتسلم الآية من كل تلك التخريجات بما فيها من بعد وضعف مع استقامة المعنى وصحته .

ومن أمثلة ذلك أيضاً تخريجهم للحديث : (إن من أشد الناس عذاباً عند الله يوم القيامة المصورون)<sup>(٦٩)</sup> - برواية رفع (المصورون) - فإن ظاهر السياق أن تكون (المصورون) اسم (إن)، ولكنها جاءت في هذه الرواية بالرفع، واسم (إن) حقه النصب، ومن هنا ذهبوا يلتمسون التخريجات للحديث، فخرجه بعضهم على أن اسم (إن) ضمير شأن محذوف والجملة في محل رفع خبر (إن)، والتقدير : إنه من أشد الناس عذاباً المصورون، وذهب غيرهم على أن (من) زائدة، و (أشد) اسم (إن)

و (المصورون) خبرها .

فأحد التخريجين يقوم على أن في الجملة حذفاً، والآخر يقوم على أن في الجملة زيادة، وكلاهما ضعيف ؛ لأن تقدير ضمير الشأن ممكن في كل جملة قد يغمض إعرابها، وزيادة (من) هنا غير جائزة عند الجمهور لعدم توفر الشروط، ولأن المعنى لا يستقيم به، كما سبق تفصيله .

والمخرج من ذلك يكون بجعل (من) اسماً بمعنى (بعض)، إذ تصير هي حينئذ اسم (إن) و (المصورون) خبرها، والتقدير : إن بعض أشد الناس عذاباً المصورون، وبذلك يستقيم السياق ويصح المعنى مع السلامة من ضعف تلك التخريجات، ومن غير تقدير حذف ولا زيادة .

٢- السلامة من تقدير محذوفات أو الإقلال منها : فمن المعلوم عند العلماء أن مالا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير، وجعل (من) في بعض الشواهد اسماً يخلص من تقدير محذوفات أو يقلل منها .

من أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ ﴾<sup>(٧٠)</sup> - على جعلها جملة مستأنفة - فإن إعرابها عند النحويين هكذا : الجار والمجرور (من أهل) متعلق بخبر محذوف مقدم تقديره (كائن)، وجملة (مردوا) في محل رفع صفة لموصوف محذوف هو المبتدأ وتقديره (قوم)<sup>(٧١)</sup>، والتقدير : كائن من أهل المدينة قوم مردوا، ففي الجملة على هذا التخريج محذوفان : متعلق الجار والمجرور الواقع خبراً، والموصوف بالجملة الواقع مبتدأ .

وبجعل (من) في الآية اسماً بمعنى (بعض) تسلم الآية من الحذفين معاً، إذ تصير (من) حينئذ مبتدأ، وجملة (مردوا) في محل رفع خبر، والتقدير : وبعض أهل المدينة مردوا على النفاق، ولا حذف في الجملة .

ومثل ذلك يقال فيما أشبه ذلك من الآيات كقوله تعالى ﴿ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾<sup>(٧٢)</sup>، فعلى جعل (من) حرف جر يكون (من الذين) متعلق بمحذوف خبر مقدم تقديره

(كائن)، وجملة (يحرفون) صفة لموصوف محذوف تقديره (قوم) أو (أناس)، وهو المبتدأ، ويكون في الجملة محذوفان أيضاً، هما ركناتها: (كائن) و (قوم) <sup>(٧٣)</sup>.

وعلى جعل (من) اسماً لا يكون في الجملة أي محذوف، إذ ستكون (من) هي المبتدأ وجملة (يحرفون) الخبر، ولا حذف، والتقدير: بعض الذين هادوا يحرفون .

بل إننا نجد من الشواهد ما يكون المحذوف من الجملة فيه - عند النحويين - أكثر من الموجود، ومن أوضح أمثلة ذلك قوله تعالى: { وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ } <sup>(٧٤)</sup> فالمحذوف من الجملة هنا ثلاث كلمات؛ إذ إن إعراب الجملة هكذا: الجار والمجرور (منا) متعلقان بخبر مقدم محذوف تقديره (حاصل)، والظرف (دون) متعلق بمحذوف تقديره (كائن)، وهذا المحذوف صفة لموصوف محذوف هو المبتدأ تقديره (قوم) <sup>(٧٥)</sup>، وتقدير الجملة: (وحاصل منا فريق كائن دون ذلك)، فحذف منها ثلاث كلمات: حاصل، وفريق، وكائن، وإن شئت فقل إن الجملة حذفتم كلها ولم يبق منها إلا الجار والمجرور والظرف .

وعلى جعل (من) في الآية اسماً يكون المحذوف من الجملة كلمة واحدة فقط، إذ تصبح (من) اسم بمعنى (بعض) في محل رفع مبتدأ، و (دون) متعلق بخبر محذوف تقديره (كائن)، ويكون تقدير الجملة: (وبعضنا كائن دون ذلك)، فالمحذوف منها حينئذ هو متعلق الخبر (كائن) فقط .

ومن أمثلة ذلك أيضاً قول الشاعر:

وكلمتها ثنتين كالماء منهما وأخرى على لوحٍ أحرّ من الجمر <sup>(٧٦)</sup>

والشاهد في قوله: (كالماء منهما)، فإن هذه جملة، وإعرابها عند النحويين هكذا: الجار والمجرور (كالماء) متعلقان بمحذوف هو الخبر وتقديره (حاصل)، والجار والمجرور الآخران (منهما) متعلقان بمحذوف آخر تقديره (كائن)، وهذا المحذوف صفة لموصوف محذوف هو المبتدأ

وتقديره (واحدة)، وتقدير الجملة : (وحاصلة كالماء واحدة كائنة منهما)، فقد حذف من الجملة ثلاث كلمات : حاصل، وواحدة، وكائنة، ولم يبق منها إلا الجاران والمجروران.

وعلى جعل (من) في البيت اسماً لا يكون في الجملة إلا محذوف واحد، إذ يصير إعرابها هكذا : (كالماء) متعلق بخبر محذوف تقدير (كائن)، و (من) في (منهما) اسم مبني في محل رفع مبتدأ، والتقدير : كائنة كالماء إحداهما، فلم يحذف منها غير الخبر المتقدم .

### ٣- الخروج من الخلاف بين النحويين في بعض المسائل :

وذلك ظاهر في أكثر الشواهد السابقة وغيرها من الشواهد التي يقتضي السياق فيها جعل (من) اسماً، كقوله تعالى : { وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ <sup>(٧٧)</sup> } ؛ فقد سبق أن النحويين أعربوها - في أحد الأوجه - على أن الجار والمجرور (من الذين) متعلقان بخبر مقدم، وجملة (أخذنا ميثاقهم) في محل رفع صفة لموصوف محذوف هو المبتدأ .

وهنا نشير إلى أن النحويين لا يختلفون في كون هذا المحذوف مبتدأ، وإنما يختلفون في حقيقة هذا المحذوف وموقع الجملة بالنسبة إليه . فما سبق ذكره من أن هذا المبتدأ المحذوف موصوف وجملة (أخذنا ميثاقهم) صفة له والتقدير : (قوم أخذنا ميثاقهم) - هو قول البصريين، فالآية وما أشبهها شاهد عندهم على جواز حذف الموصوف وبقاء صفته، إذا كانت الصفة جملة والموصوف بعض اسم متقدم مجرور بـ (من).

وخالفهم الكوفيون فذهبوا إلى أن هذا المبتدأ المحذوف اسم موصول، وجملة (أخذنا ميثاقهم) صلته، والتقدير : (وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى مَن أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ)، والآية ونحوها شاهد عندهم على جواز حذف الموصول وبقاء صلته <sup>(٧٨)</sup> .

ويشتد الجدل بين الفريقين وكل يحاول أن يؤيد وجهة نظره جهد طاقته .

إن جعل (من) اسماً في هذه الآية وما أشبهها يخلص من هذا الخلاف، وما يترتب عليه من جدال؛ لأن التقدير في الآية سيكون: (وبعض الذين قالوا إنا نصارى أخذنا ميثاقهم)، وحينئذ تصير جملة (أخذنا ميثاقهم) هي نفسها الخبر، وليست صفة ولا صلة، وبذلك يزول الخلاف لزوال سببه إذ ليس هناك محذوف أصلاً .  
وهكذا شأن الشواهد الأخرى، نحو قوله تعالى: { وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ }<sup>(٧٩)</sup>، فالبصريون يخرجونها على أن جملة (مردوا) صفة لموصوف محذوف، والتقدير: وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ قَوْمَ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ، بينما يخرجها الكوفيون على أن الجملة صلة لموصول محذوف، والتقدير: ومن أهل المدينة من مردوا على النفاق، وعلى جعل (من) في الآية اسماً تصير جملة (مردوا) هي الخبر وليست صفة ولا صلة، ويصير التقدير: وبعض أهل المدينة مردوا على النفاق، ولا خلاف في الآية .

وكذلك الشأن مع شبه الجملة في نحو قوله تعالى: { وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ }<sup>(٨٠)</sup>، يخرج البصريون على أن الظرف (دون) متعلق بصفة لموصوف محذوف، والتقدير: (ومنا فريق دون ذلك)، أما الكوفيون فهو عندهم متعلق بصلة لموصول محذوف تقديره: (ومنا الذي دون ذلك)، وعلى جعل (من) في الآية اسماً يكون التقدير: (وبعضنا دون ذلك)، ويكون الظرف متعلقاً بالخبر، ولا يبقى مكان للخلاف .  
وينطبق ذلك أيضاً على ما أشبه هذه الآيات من الشواهد الشعرية التي يقتضي السياق فيها جعل (من) اسماً، كقول الشاعر:  
فظلوا ومنهم دمعهُ سابق له وأخريثني دمعهُ العين بالمهل<sup>(٨١)</sup>

والشاهد في قوله: (ومنهم دمعهُ سابق له)، فعند البصريين (منهم) متعلق بخبر محذوف، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر (دمعهُ سابق) صفة لموصوف محذوف هو المبتدأ، والتقدير: (ومنهم إنسان دمعهُ سابق له)، أما عند الكوفيين فـ (منهم) متعلق بخبر محذوف أيضاً، ولكن



الجملة الاسمية (دمعه سابق) صلة لموصول محذوف هو المبتدأ، والتقدير : (ومنهم الذي دمعه سابق له) <sup>(٨٢)</sup> .  
وإذا جعلنا (من) في البيت اسماً يزول هذا الخلاف، إذ يصير التقدير (وبعضهم دمعه سابق له)، وجملة (دمعه سابق) في محل رفع خبر للمبتدأ (من) التي قدرت بـ (بعض)، لا صفة ولا صلة .

## خاتمة

مما سبق نستخلص ما يلي :

- ١- أن العلماء قرروا جواز خروج عدد من حروف الجر إلى الاسمية في مواضع معينة ولعل ودواع معينة .
  - ٢- إن هذه العلل والدواعي التي جعلت العلماء يحكمون باسمية هذه الحروف ينطبق بعضها على (من) التبعيضية، وأعني بذلك علة اسمية الكاف، وهي وقوعها في موضع يقتضي السياق فيه جعلها اسماً ؛ من فاعل، أو مبتدأ، أو معمول لناسخ، أو مضاف إليه ... الخ، فإن (من) قد وقعت في هذه المواضع التي تقتضي الاسمية، بصور مختلفة كما سبق بسطه من خلال الشواهد .
  - ٣- إن اسمية (من) كانت حاضرة في أذهان العلماء، ولعل أوضح دليل على ذلك ما سبق نقله من كلام ابن جني عند تخريجه للبيت : (كأنك من جمال بني أقيش ...)، حيث قال : " ولو جاز لنا أن نجد (من) في بعض المواضع قد جعلت اسماً لجعلناها ههنا اسماً " ؛ فكلامه صريح في أنه يميل إلى الحكم باسمية (من) في البيت، ويرى أن ذلك هو الأجود في تخريج البيت تخريجاً ينأى به عن الضرورة، ولكن منعه من ذلك أنه لم يجد من نص على اسميتها من العلماء، أو قلة الشواهد المؤيدة للقول باسميتها في نظره .
  - كما أن ما سبق نقله من كلام الزمخشري عن الآية : (ولقد جاءك من نبال المرسلين) - يشعر بأن جعل (من) في الآية اسماً كان حاضراً في ذهنه، بل إن بعض العلماء فهموا من كلامه هذا أنه يجعل (من) فاعلاً بمعنى (بعض)، وهذا يقتضي كونها اسماً .
  - ٤- إن جعل (من) التبعيضية اسماً في المواضع التي تقتضي ذلك له مزايا :
- أ - البعد عن التخريجات الضعيفة والتأويلات البعيدة في تخريج النصوص الفصيحة، ولاسيما بعض نصوص القرآن الكريم
- ب - السلامة من تقدير محذوفات أو الإقلال منها ؛ فإن إعراب النحويين لبعض النصوص الفصيحة يؤدي إلى تقدير

محذوفين أو ثلاثة، وجعل (من) اسماً يخلص من تقدير المحذوفات أو يقلل منها، انسجماً مع قول النحويين : إن مالا يحوج إلى تقدير محذوف أولى مما يحوج إليه .  
ج - الخروج من الخلاف بين النحويين في بعض المسائل ؛ كالخلاف بين البصريين والكوفيين في حذف الموصوف أو الموصول، ونحو ذلك .

إن كل هذا يدعو إلى القول - باطمئنان - بجواز مجيء (من) التبعيضية اسماً بمعنى (بعض) أو (أحد) أو (إحدى) أو نحو ذلك، إذا كان السياق يستقيم بجعلها فيه اسماً، وإلى عدم قصر ذلك على الشعر بل تجويزه في النثر أيضاً، بل إن إجازة اسمية (من) في النثر أولى، لأن عدداً من شواهد اسميتها - من القرآن الكريم والحديث الشريف .

ولا يعني ذلك الدعوة إلى إطلاق القول بجواز اسميتها في كل موضع احتمل جعلها اسماً، بل لا بد من قصر ذلك على النصوص التي يؤدي جعل (من) اسماً فيها إلى التخلص من ضعف في التخريج أو بعد في التأويل، أو إخلال بالمعنى، أو التخلص من تقدير محذوف، أو نحو ذلك، أما ما عدا ذلك فإن إبقاءها على أصلها في الحرفية أولى .  
وانته الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

#### الهوامش والتعليقات

- (١) ينظر لهذه المعاني والأقوال فيها : سيبويه ٢٢٤/٤-٢٢٥ ، المقتضب ٤٤/١ ، ١٣٦/٤-١٣٧ ، المفصل بشرح ابن يعيش ١٠/٨-١٢ ، شرح الرضي للكافية ٣٢٠/٢-٣٢٢ ، رصف المباني ص ٣٨٨ ، الجنى الداني ص ٣٠٨-٣١٦ ، مغني اللبيب ٣١٨/١-٣٢٥ .
- (٢) الإيضاح في شرح المفصل ١٤٢/٢ ، الجنى الداني ص ٣٠٩ ، مغني اللبيب ٣١٩/١ .
- (٣) آل عمران ، الآية : ٩٢ .
- (٤) القراءة في : الكشف ٢٠٢/١ ، الدر المصون ٣/٣١٠ ، مغني اللبيب ٣١٩/١ .

- (٥) الجنى الداني ص ٣٠٩ .
- (٦) الجنى الداني ص ٣١٥ .
- (٧) شرح الكافية الشافية ٨١٤/٢-٨١٥، الجنى الداني ص ٥٠٤، مغني اللبيب ٣٣٦-٣٣٥/١ .
- (٨) شرح الكافية الشافية ٨١٤/٢ .
- (٩) شرح الكافية للرضي ١١٨/٢ ، والجنى الداني ص ٥٠٣ .
- (١٠) بيت من الطويل لمزاحم بن الحارث العقيلي في النوادر ص ٤٥٤ ، وشرح ابن يعيش ٣٨/٨ ، وورد بلا نسبة في سيبويه ٢٣١/٤ ، وشرح الكافية الشافية ٨١٠/٢ ، والجنى الداني ص ٤٧٠ ، ومغني اللبيب ١٤٦/١ .
- (١١) بيت من الكامل لقطري بن الفجاءة في الحماسة ٨٧/١ ق ٢/٢٠ ، وفي أمالي ابن الشجري ٢٥٤/٢ ، وشواهد التوضيح ص ١٤٦ ، وورد بلا نسبة في شرح ابن يعيش ٤٠/٨ .
- (١٢) ينظر : سيبويه ٤٢٠/١ ، ٢٢٨/٤ ، ٢٣١ ، والمقتضب ٥٣/٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢٢٩/٢ ، ٢٥٤ ، وشرح الرضي ٣٤٢/٢ ، ورفص المباني ص ٢٢٩ ، ٤٣٣ ، ومغني اللبيب ١٤٥/١ ، ١٤٩ .
- (١٣) ينظر : الجنى الداني ص ٢٤٣ ، ٤٧٢ ، وارتشاف الضرب ٤٤٤/٢ .
- (١٤) بيت من المتقارب للأعور الشثي في سيبويه ٦٤/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢٣٨/١ ، والحماسة البصرية ٢/٢ ، وورد بلا نسبة في ارتشاف الضرب ٤٥٢/٢ ، والجنى الداني ص ٤٧١ ، ومغني اللبيب ١٤٦/١ .
- (١٥) بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ٩٤ ق ١/١٠ ، والمقاصد النحوية للعيني ٣٠٧/٣-٣٠٨ ، ومغني اللبيب ١٥٠/١ ، وورد بلا نسبة في ارتشاف الضرب ٤٤٩/٢ (صدره) وبتمامه في الجنى الداني ص ٢٤٤ .
- (١٦) ينظر : ارتشاف الضرب ٤٤٩/٢ ، ٤٥٢ ، والجنى الداني ص ٤٧١-٤٧٢ ومغني اللبيب ١٤٦/١ ، ١٥٠ .
- (١٧) مريم ، الآية : ٢٥ .
- (١٨) القصص ، الآية : ٣٢ .
- (١٩) ارتشاف الضرب ٤٥٢/٢ ، ومغني اللبيب ١٤٦/١ .
- (٢٠) ينظر : ارتشاف الضرب ٤٤٨/٢ ، والجنى الداني ص ٢٤٣ ، ومغني اللبيب ١٥٠/١ ، وهمع الهوامع ٢١٩/٤ .
- (٢١) بيت من الطويل لم ينسب إلى قائل ، ورد في ارتشاف الضرب ٤٤٩/٢ ، والجنى الداني ص ٢٤٣ (صدره) ، ومغني اللبيب ١٥٠/١ ، والمقاصد النحوية للعيني

- ٣٠٦/٣ .  
(٢٢) ارتشاف الضرب ٤٥١/٢ ، والجنى الداني ص ٤٧٣ .  
(٢٣) سيبويه ٢٣١/٤ .  
(٢٤) سيبويه ٣٨/١ ، وينظر : الجنى الداني ص ٤٧٣ .  
(٢٥) سر صناعة الإعراب ٢٨٢/١ .  
(٢٦) بيت من البسيط للأعشى في ديوانه ص ١٣٤ ، وشرح القصائد المشهورات للنحاس ١٥٢/٢ ق ٥٨/٨ ، وهو له أيضاً في سر صناعة الإعراب ٢٨٢/١ ، وأمالي ابن الشجري ٢٢٩/٢ ، والجنى الداني ص ٨٢ ، وورد بلا نسبة في البغداديات ص ٣٩٦ ، وشرح الكافية الشافية ٨١٢/٢ ، ورفص المباني ص ٢٧٢  
(٢٧) بيت من الخفيف لم ينسب إلى قائل ، ورد في شرح الكافية الشافية ٨١٣/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٧٢ ، والجنى الداني ص ٨٣ ، والمقاصد النحوية للعيني ٢٩٢/٣ ، والفراء : جمع فرأ وهو الحمار الوحشي . القاموس (الفرأ) ٢٤/١ .  
(٢٨) بيت من الكامل لجميل بثينة في ديوانه ص ٥٢ ، وهو له أيضاً في الصناعتين ص ٣٤٤ ، وورد بلا نسبة في الخصائص ٤١٦/٢ ، والجنى الداني ص ٨٣ ، في الخصائص (أرسلي) مكان (رسائلي) ، جاء الشطر الثاني في الديوان هكذا : (فضلاً وصلتك أو أتتك رسائلي) ، ولا أثر لذلك في الاستشهاد بالبيت .  
(٢٩) بيت من الخفيف لم ينسب إلى قائل ، ورد في الجنى الداني ص ٨٢ ، وهمع الهوامع ١٩٨/٤ والخزانة ٢٦٣/٤ .  
(٣٠) ارتشاف الضرب ٤٣٧/٢ .  
(٣١) بيت من الوافر لابن غادية السلمي في الاقتضاب لابن السيد ص ٤٢٩ ، وورد بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٨٥/٣ ، وأدب الكاتب ص ٣٩٣ ، وسر الصناعة ٢٨٦/١ ، ورفص المباني ص ٢٧٣ .  
(٣٢) ينظر تفصيل الحديث عن هذا الموضوع وشواهد أخرى في : البغداديات ص ٣٩٦-٣٩٨ ، وسر الصناعة ٢٨٢/١ وما بعدها ، وشرح الكافية الشافية ٨١٢/٢-٨١٣ ، وشرح الرضي ٣٤٣/٢ ، ورفص المباني ص ٢٧٢-٢٧٤ ، وارتشاف الضرب ٤٣٧/٢ ، والجنى الداني ص ٨٢-٨٣ ، والخزانة ٢٦٢/٤-٢٦٣ .  
(٣٣) ينظر : سيبويه ٤٠٨/١ ، والمقتضب ١٤٠/٤ ، والبغداديات ص ٣٩٦ ، وسر الصناعة ٢٨٢/١ ، وشرح الرضي ٣٤٣/٢ ، والجنى الداني ص ٧٨-٧٩ ، وارتشاف الضرب ٤٣٧/٢ والخزانة ٢٦٢/٤ .

- (٣٤) الأنعام ، الآية ٣٤ .
- (٣٥) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٢/٢٧٤ ، والتبيان في إعراب القرآن ١/٤٩٢  
والدر المصون ٤/٦٠٦ ، وينظر أيضاً : شرح الرضي للكافية ٢/٣٢٣ .
- (٣٦) معاني القرآن للأخفش ٢/٢٧٤ .
- (٣٧) الدر المصون ٤/٦٠٧ .
- (٣٨) غافر ، الآية : ٧٨ .
- (٣٩) الكشاف ٢/١١ .
- (٤٠) الدر المصون ٤/٦٠٧ .
- (٤١) حاشية يس على التصريح بمضمون التوضيح ٢/١١٨ .
- (٤٢) سر صناعة الإعراب ١/٢٨٣ ، والتبيان في إعراب القرآن ١/٤٩٢ .
- (٤٣) رصف المباني ص ٢٧٥ .
- (٤٤) النساء ، الآية : ٤٦ .
- (٤٥) ينظر : معاني القرآن للأخفش ١/٢٣٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٥٧ ، والحجة للفارسي ٢/٢٩ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١/١٩٨ ،  
والكشاف ١/٢٧١ ، والتبيان للعكبري ١/٣٦٢ .
- (٤٦) ينظر : الدر المصون ٣/٦٩٤ .
- (٤٧) ينظر : معاني القرآن للفراء ١/٢٧١ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٥٨  
مشكل إعراب القرآن لمكي ١/١٩٩ ، والتبيان للعكبري ١/٣٦٣ ، والدر  
المصون ٣/٦٩٤ .
- (٤٨) المائدة ، الآية ١٤ .
- (٤٩) ينظر : مشكل إعراب القرآن لمكي ١/٢٢٢ ، وشرح ابن يعيش ٣/٦١ ، والدر  
المصون ٤/٢٢٦ .
- (٥٠) بيت من الطويل لتميم بن أبي بن مقبل في سيبويه ٢/٣٤٦ ، والخزانة  
٢/٣٠٨ ، وورد بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢/٣٢٣ ، والبغداديات ص  
٣٤٧ ، والمحتسب ١/٢١٢ ، والكشاف ١/٢٧١ .
- (٥١) ينظر لذلك مصادر تخريج البيت .
- (٥٢) الحديث رقم (٥٥٣٨) في صحيح مسلم ٣/٨١٦ ، كتاب اللباس والزينة  
(٣٧) ، باب تحريم تصوير صورة الحيوان ... (٢٦) ، وفيه (أهل النار) بدل  
(الناس) كما تأخرت (عذاباً) فيه بعد (يوم القيامة) ، ولا أثر لكل ذلك في  
الاستشهاد بالحديث . وينظر أيضاً شواهد التوضيح والتصحيح  
ص ١٤٨ ، وشرح الكافية الشافية ١/٢٣٦ .
- (٥٣) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٤٨ ، وشرح الكافية الشافية  
١/٢٣٦ ، ومغني اللبيب ١/٣٧ .

- (٥٤) ينظر : مغني اللبيب ٣٧/١ .
- (٥٥) مغني اللبيب ٣٧/١ .
- (٥٦) بيت من الوافر للناطقة الذبياني في ديوانه ص ١٢٦ ق ١٠/٢٣ ، وهو له أيضاً في سيبويه ٣٤٥/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٩/١ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٨/٢ ، وشرح ابن يعيش ٦٠/٣ ، والخزانة ٣١٢/٢ ، وورد بلا نسبة في المقتضب ١٣٨/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢٨٤/١ .
- (٥٧) ينظر : سر صناعة الإعراب ٢٨٤/١ ، وشرح ابن يعيش ٦٠/٣ ، وشرح الرضي للكافية ٣١٧/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٩٨ ، والخزانة ٣١٢/٢ .
- (٥٨) رصف المباني ص ٢٧٥ .
- (٥٩) سر صناعة الإعراب ٢٨٤/١ .
- (٦٠) بيت من مشطور الرجز لم ينسب ، ورد في : المقتضب ١٣٩/٢ ، ومجالس ثعلب
- ٤٤٥/٢ ، والأصول لابن السراج ١٧٨/٢ ، والخصائص ٣٦٧/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٤٩/٢ ، والإنصاف ١١٥/١ ، والخزانة ٣١٢/٢ .
- (٦١) شطر بيت من الطويل لم تذكر المصادر تتمته ولا قائله ، ورد في مجالس ثعلب
- ٤٤٥/٢ ، والخزانة ٣١٢/٢ .
- (٦٢) شطر آخر من الطويل لم تذكر المصادر تتمته ولا قائله أيضاً ، ورد في مجالس ثعلب ٤٤٥/٢ والخزانة ٣١٢/٢ .
- (٦٣) مجالس ثعلب ٤٤٥/٢ .
- (٦٤) ينظر: ما كتبه الشيخ محمد عبدالخالق عزيمة في حاشية المقتضب ١٣٩/٢ .
- (٦٥) الخصائص ٣٦٧/٢ .
- (٦٦) ينظر : أمالي ابن الشجري ١٤٩/٢ ، والإنصاف ١١٥/١ ، وشرح ابن يعيش ٦٢/٣ ، والمقاصد النحوية للعيني ٦٦/٤ - ٦٧ .
- (٦٧) سر صناعة الإعراب ٢٨٤/١ .
- (٦٨) الأنعام ، ٣٤ .
- (٦٩) سبق تخريجه .
- (٧٠) التوبة ١٠١ .
- (٧١) الكشف ١٦٩/٢ ، والدر المصون ١١١/٦ - ١١٢ .
- (٧٢) النساء ٤٦ .
- (٧٣) معاني القرآن للأخفش ٢٣٩/١ ، والمحتسب ٢١٢/١ .

- (٧٤) الجن ١١ .
- (٧٥) الخصائص ٣٧٠/٢، والكشاف ١٤٧/٤، وشرح ابن يعيش ٦١/٣ .
- (٧٦) بيت من الطويل لابن ميادة في شعره (ما نسب إليه وإلى غيره) ص ٢٥٠ ق ٢/١٠١ ونسب إلى أبي العميث عبد الله بن خلود في البيان والتبيين ٢٨٠/١، وديوان المعاني ٢٧٣/١ والخزانة ٣٠٩/٢ - ٣١٠، وورد صدره بلا نسبة في شرح الرضي ٣١٧/١، روي في بعض المصادر (كالتلج) بدل (كالماء) ولا أثر لذلك في الاستشهاد بالبيت .
- (٧٧) المائدة ١٤ .
- (٧٨) ينظر الخلاف في : مشكل إعراب القرآن لمكي ٢٢٢/١، وشرح ابن يعيش ٦١/٣، والدر المصون ٢٢٦/٤ .
- (٧٩) التوبة ١٠١ .
- (٨٠) الجن ١١ .
- (٨١) بيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه ص ٥٦، ق ٧/٢، وهو له أيضاً في معاني القرآن للفراء ٢٧١/١ وورد بلا نسبة في الدر المصون ٦٩٤/٣، وهمع الهوامع ٨٦/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٤٦/١ .
- في الديوان : (غالب له) و (عبرة العين) ، وفي الدر (باليد) ولا أثر لذلك في الاستشهاد بالبيت .
- (٨٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٧١/١، والدر المصون ٦٩٤/٣ - ٦٩٥ .

### المصادر والمراجع

- أدب الكاتب ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة الرابعة، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م .
- إرتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس ، مطبعة النسر الذهبي ومطبعة المدني بالقاهرة ، الطبعة الأولى .
- الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق د. عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، لابن السيد البطلبوسي ، دار الجيل بيروت ،



- ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- الأمالي الشجرية ، لأبي السعادات هبة الله بن الشجري ، مطبعة دار المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٩هـ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر بيروت .
- الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تحقيق د. موسى بناي العلي ، مطبعة العاني بغداد ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- البغداديات = المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات .
- البيان والتبيين ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق عبدالسلام هارون ، دار الجيل ، ودار الفكر بيروت .
- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق محمد علي البجاوي ، دار الجيل لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- حاشية يس بن زين الدين الحمصي على التصريح بمضمون التوضيح ، دار الفكر ، بيروت ، عن طبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة .
- الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : علي النجدي ناصف ورفيقيه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- الحماسة ، لأبي تمام ، تحقيق د. عبدالله عسيلان ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- الحماسة البصرية ، لصدر الدين علي بن الحسن البصري ، تحقيق مختار الدين أحمد ، عالم الكتب بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبدالقادر بن عمر البغدادي ، المطبعة الأميرية ببولاق ، الطبعة الأولى .
- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر بيروت ، عن طبعة دار الكتب المصرية .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، لأحمد بن يوسف ، المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق د. أحمد الخراط ، دار القلم دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ، شرحه مهدي ناصر الدين ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ديوان امرئ القيس ، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر الطبعة الثالثة .
- ديوان جميل بثينة ، قدم له وعلق حواشيه سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب دار مكتبة الحياة ، بيروت .
- ديوان ذي الرمة شرح الخطيب التبريزي ، الناشر دار الكتاب العربي بيروت الطبعة الثانية ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- ديوان المعاني ، لأبي هلال الحسن بن عبدالله العسكري ، عالم الكتب بيروت .
- ديوان النابغة الذبياني ، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد بن عبدالنور المالقي ، تحقيق د. أحمد الخراط ، دار القلم دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- شرح أبيات سبويه ، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي ، تحقيق د. محمد علي سلطاني ، دار المأمون للتراث ، دمشق ١٩٧٩م .
- شرح ألفية ابن مالك ، لبدر الدين ابن الناظم ، تحقيق د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد دار الجيل بيروت .
- شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات ، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي الاسترأبادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، عن طبعة الاستانة ١٣١٠هـ .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق د. عبدالمنعم هريدي ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- شرح المفصل ، لموفق الدين بن يعيش ، عالم الكتب بيروت ، عن طبعة القاهرة .
- شعر ابن ميادة ، جمع وتحقيق د. حنا جميل حداد ، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، عالم الكتب بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- صحيح مسلم المسمى (الجامع الصحيح) للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري ،

- اعتنى به : هيثم الطعيمي ، المكتبة العصرية صيدا - بيروت ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- الصناعتين لأبي هلال العسكري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية صيدا - بيروت ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
- القاموس المحيط ، لمجد الدين الفيروزآبادي ، دار الجبل ، بيروت .
- كتاب سيويه ، تحقيق عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٧ م .
- الكشاف ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار المعرفة بيروت ، عن طبعة القاهرة .
- مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، تحقيق عبدالسلام هارون ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الرابعة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف ورفيقه ، دار سزكين للنشر والتوزيع ، استانبول الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق صلاح الدين السنكاوي ، مطبعة العاني بغداد .
- مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .
- معاني القرآن ، للأخفش ، تحقيق د. فائز فارس ، المطبعة العصرية ، الكويت ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- معاني القرآن ، لأبي زكريا الفراء ، تحقيق أحمد نجاتي ورفيقه ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، عن طبعة القاهرة ١٩٥٥ م .
- معاني القرآن وإعرابه ، لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق د. عبدالجليل عبده شلبي ، عالم الكتب بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، مكتبة محمد علي صبيح ، القاهرة .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، للعيني ، على حاشية خزانة

الأدب للبغدادي

- المقتضب ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق د. محمد عبدالخالق عزيمة ، عالم الكتب بيروت ، عن طبعة القاهرة ١٣٨٥هـ .
- النوادر في اللغة ، لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق د. محمد عبدالقادر أحمد ، دار الشروق ، بيروت والقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد عبدالسلام هارون ورفيقه ، المكتبة العصرية لبنان .